

تعد المنقح وهذا الذي نقله عن قضاة الجرم والاول على قياسه وان كان  
الثاني فقيل بقي بالاصح وهذا هو الذي نقله عن قضاة الجرم والاول على قياسه وان كان  
وقيل بالاصح وهذا هو الذي نقله عن قضاة الجرم والاول على قياسه وان كان  
كان في الهداية الى الاستئناس بغيره من قضاة الجرم والاول على قياسه وان كان  
من كلا الطرفين والمستثنى منه وهو قوله واذا اذيت بالاصح  
الى اخره من قضاة الجرم والاول على قياسه وان كان  
في الحقيقة استدلاله وتكرار ما سبق عن وصف الجرم والاول على قياسه وان كان  
الى اخره في غير ان بينهما فرفاهه وهو ان المنقح يصدر عن المستثنى  
في خلاف الظاهر بخلاف المقامى قوله بالقول المرجح كقول محمد  
ع وجوه قول ابي يوسف اذا لم يصح والوفى بالقول المرجح  
عنه قوله وان الحكم الملتحق بالادب الحكم الرضوي كما لصحة  
مثاله متوضى في رسالة من يد يد وليس امرأة ثم صلى فان صحته  
هذه الصلوة مفسدة من مذهب الشافعي الحنفى والتلفيق  
باطل فصحة منقحة قوله وان الرجوع الى اخره مثاله قلد  
الحنفي الكافي كتابه ما عدل من غير شهود ثم اراد الرجوع عن  
التقليد لغيره لذلك قوله وان الخلاف في خلاف العلماء  
فيما اذا حكم القاضى بخلاف مذهب قوله فعلى سبب انبثاقه  
ذكروا ابن كمال ان شافى في رسالته كل عند المطلق على السبب حيث  
قال اعلم ان الصفة اعلى سبع طبقات الاولى طبقة المجتهدين  
في الشريعة كالمائة الاربعه رضى الله عنهم ومن سلك سلكهم في تاسيس  
قواعد الأصول واستنباط احكام المزوع عن اول دليله الاربعه التي  
على كتاب السنة والاجماع والقياس في غير متلدين لاصدق الاموال  
ولا في المزوع والثانية طبقة المجتهدين في المذهب كابي يوسف  
ومحمد وسائر اصحاب في حينه القادرين على استخراج الاحكام عن  
الاولى المذكورة على مقتضى القواعد التي قررها استاذهم ابي حنيفة  
فانهم

فانهم وان ظالمون في بعض احكام المزوع كلهم يقبلونه في قواعدهم  
وبه يتوارون عن الممارسات في المذهب وفيما رتبهم كالتشافي و  
نظيره وهم الخالفون لا بد حينه في الاحكام غير متلدين لاولادهم  
والثالثة طبقة المجتهدين في المسائل التي لا دواية فيها عن صاحب  
المذهب كالحضاق وابي جعفر الطحاوي والحقن الكرخي وشعر الائمة  
المطوائى وشعر الائمة الحنفى ونحو الاسلام اليزدي ونحو الحديث  
قاضيان واطاليم فانهم لا يقدرون على مخالفة الشيخ لا في الأصول  
ولا في المزوع كلهم يستنبطون الاحكام في المسائل التي لا يقدرون  
عنه على حساب اصول قررها ومقتضى قواعد يستنبطونها والاربعه  
طبقة اصحاب الترخيز من المتلدين كالرازي واخراجه فانهم لا  
يقدرون على تفصيل قول المجلى الاجتهاد اصلا لكنهم لا خاطهم  
بالاصول وضبطهم للاخذ بقدره ونحوه على تفصيل قول مجلى  
وجهين ومعلم بهم محتمل المارين منقول عن صاحب المذهب  
او عن واحد من اصحاب المجتهدين براهم ونظيره في الامسك  
والمقاييسه على مثاله ونظيره المزوع وما وقع في بعض  
المواضع في الهداية من قوله كذا في تخريج الرازي مما هذا  
التفصيل الخامسة طبقة اصحاب الذين جرح من المتلدين كابي حنيفة  
القندوري وصاحب الهداية وامثالهما وشافى تفصيل بعض  
الروايات على بعض اقر بقوله هذا اولي وهذا اصغر واثره وهذا الوضع  
دراية وهذا الوضع للقياس هذا الرفق باناس والسادسة  
طبقة المتلدين القادرين على التمييز بين الاقربى والمقربى  
والضعيف وظاهر الرواية وظاهر المذهب والرواية النادرة  
كاصحاب المتون المعبرة عن المتأخرين مثل صاحب الكفاية وصاحب  
المختار وصاحب المحجج وشانهم لا ينقلوا في كتبهم الاقوال المرددة  
والروايات الضعيفة والسابعة طبقة المتلدين الذين لا